العدد الخامس والعشرون - الجزء الثاني - ديسمبر - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)
رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)
رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المجلة : المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الناشر: الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب – عنوان

3422 OLD CAPITOL TRL SET 700
CITY : WILMINGTON
ZIP CODE:19808
UNITED STATE – DELAWARE

هاتف : +13323226047

البريد الالكتروني : info@aiahet.us

الطبعة الاولى : 2025 – 1446

الايداع القانوني : 2025PE0017

الطبع : مطبعة الامنية – الرباط

الهاتف : 0537.72.48.39 - الفاكس : 0537.20.04.27

البريد الالكتروني : impoumina@yahoo.fr

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية – ولاية ديلاوير الامريكية.

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق) مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. .د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان.

2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.

5. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.

7. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.

9. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

10. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

12. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق

13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.

14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

15. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق

16. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله .وزارة التربية والتعليم .فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي .رئيس قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية . جامعة باجي مختار عنابة .الجمهورية الجزائرية.

19. أ.د. داود مراد حسين الداودي .دكتوراه العلوم السياسية .مدير وحدة البحوث والدراسات .جامعة القادسية .كلية القانون .جمهورية العراق.

20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية .جامعة بورسعيد .جمهورية مصر العربية.

21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية – البصره الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية .جمهورية العراق.

23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني .أستاذ الاقتصاد .جامعة البصرة .جمهورية العراق.

24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى .جمهورية العراق.

25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية .جامعة محمد الخامس .الرباط، المملكة المغربية.

26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب .كلية التربية .جامعة بنها .جمهورية مصر العربية.

27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي .نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية .جامعة ديالى .جمهورية العراق.

28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي .رئيس قسم أصول التربية .كلية التربية .جامعة بور سعيد .جمهورية مصر العربية.

29. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق.

30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار. عنابة. الجمهورية الجزائرية.
4. أ.د. حورية ومان. أستاذ التاريخ المعاصر. جامعة محمد خيضر. بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.
8. أ. م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة. كلية التقنية الإدارية. جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. جامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
14. د. محمد عيد السريحي. مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية. المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

16. م.د. محمد مولود امنكور. كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

17. م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية الأميريكية للتعليم العالي والتدريب. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.

19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة.ابن الهيثم- جامعة بغداد، جمهورية العراق.

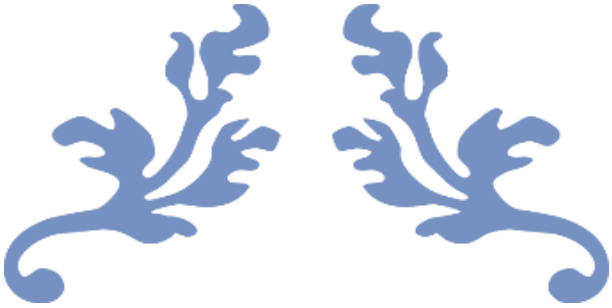

مقال العدد

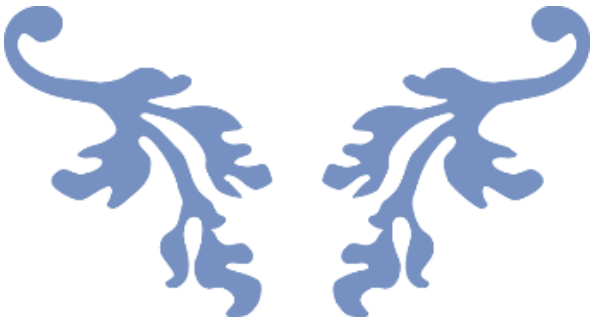

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 25 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

30/12/2025 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

فهرس الموضوعات

الفكر السياسي وبناء الدولة المعاصرة: دراسة تحليلية في المفاهيم والتحولات التاريخية
د/ عبدالولي حازم محمد ردمان الشميري.....10

التغيرات الرقمية وتأثيرها على الإعلام المعاصر
ذة. كوثر رغوي.....28

اسهامات العباس بن المبرد (ت 285 هـ) النحوية من خلال كتاب خزانة الادب للبغدادي(ت 1093هـ) (دراسة في الشواهد والتوجيهات)
م. م. حيدر عبد الكاظم اسماعيل.....38

فضائل أهل البيت (عليهم السلام) من خلال مؤرخي الأندلس دراسة تحليلية (ابن الأبار أنموذجاً)
م.م. خزعل راجي صايل.....53

تصميم الفضاءات الداخلية ودورها في تعزيز الصحة النفسية والرفاهية
م.م. نوار عبد الأمير حميد.....75

تفعيل دور السياحة الداخلية الاهوار العراقية نموذجا
الباحث : م .م حميد صباح حميد الدهان.....97

تحديات الحداثة في ظل مجتمع المخاطر : دراسة حالة العراق
الباحثة : علياء حميد خيون.....121

من علم اجتماع الادب إلى النقد الاجتماعي: دراسة نقدية تحليلية
خولة الزلزولي.....139

التربية والتعليم : تحديات الجودة والتحول الرقمي -المملكة المغربية أنموذجا-
الباحث :ابراهيم أزضوض.....152

القيادة التحويلية وأثرها على الابتكار المؤسسي في صناعة السياحة: تحليل شامل
الباحث : رزاق محمد التميمي.....174

التحولات في مفهوم التوحد من منظور علم النفس الحديث: من الاضطراب إلى التنوع العصبي
محمد رشدي أبوالليث / دة: رشيدة كوجيل 192

دور المدرسة في الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية من خلال الكتاب المدرسي لمادة التربية الفنية بالمدرسة الابتدائية أنموذجا.
العربي العيوشي.....209

علماء عمانيون في المهجر الأفريقي - الشيخ أبو مسلم البهلاني (1278ه/1860م-1339ه/1920م)
د. سليمان بن سعيد بن حبيب الكيومي.....229

حماية حق التعليم - دراسة في ضوء المواثيق الدولية ومدى توافق التشريعات الوطنية معها
م . د . فلاح مهدي عبد السادة.....240

Western Narcissism and the Evasion of Ethical Responsibility in David Hare's The Vertical Hour A Levinasian and Postcolonial Reading
Asst.lect Zaineb Raad Mohsin.....257

اسهامات العباس بن المبرد (ت 285 هـ) النحوية من خلال كتاب خزانة الادب للبغدادي(ت 1093هـ) (دراسة في الشواهد والتوجيهات)

م. م. حيدر عبد الكاظم اسماعيل

مديرية تربية بابل

h836788@gmail.com

الملخص

يستهدف هذا البحث الكشف عن الآراء النحوية للإمام المبرد، الذي يعد آخر أئمة المدرسة البصرية، من خلال تتبُّع الشواهد التي أوردها البغدادي في كتابه "خزانة الأدب".اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء هذه الشواهد، حيث تمّ رصد وتحليل المواقف النحوية التي انفرد بها المبرد أو خالف فيها آراءَ علماء آخرين، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه.

تضح أهمية هذا البحث من كونه يحاول سد نقص في الدراسات الحديثة التي تناولت كتاب "خزانة الأدب " كموسوعة نحوية جمعت آراء ، وإبراز شخصية المبرد كمفكر مستقل لم يلتزم برأي مدرسته البصرية في جميع المسائل، بل خالفها في كثير من الأحيان ووافق المدرسة الكوفية في أحيان أخرى.

توصلت الدراسة إلى أن المبرد قدَّم اجتهادات نحوية متميزة في أبواب متعددة مثل المبتدأ والخبر، والحال، والإضافة، والمضمر، وأسلوب الاستثناء. وقد أسهمت هذه الآراء في إثراء الخلاف النحوي وإثراء المكتبة العربية، مما يدل على سعة علمه وقدرته على النقد والتحليل.

الكلمات المفتاحية: المبرد – خزانة الأدب – الشواهد النحوية – الآراء النحوية – المدرسة البصرية ، المدرسة الكوفية.

The Grammatical Contributions of Abi Al-Abbas Al-Mubarrad (d. 285 AH) through Al-Baghdadi's "Khazanat Al-Adab" (d. 1093 AH) (A Study in Evidences and Interpretations)

Haider Abdul Kazem Ismail
Babil Education Directorate

Abstract

This research aims to uncover the grammatical opinions of Imam Al-Mubarrad, considered the last imam of the Basra School, by tracing the evidence cited by Al-Baghdadi in his book "Khizanat Al-Adab."

The research adopted the descriptive-analytical approach to extrapolate this evidence, monitoring and analyzing the grammatical positions where Al-Mubarrad held unique views or differed from the opinions of other scholars, most notably the Imam of Grammarians, Sibawayh.

The significance of the research lies in highlighting the role of "Khizanat Al-Adab" as a grammatical encyclopedia that compiled the opinions of numerous scholars, and in showcasing Al-Mubarrad's character as an independent thinker who did not strictly adhere to the views of his Basra School in all matters. Instead, he often opposed it and sometimes agreed with the Kufa School.

The study concluded that Al-Mubarrad presented distinguished grammatical interpretations in various chapters, such as the subject and predicate, the circumstantial accusative, the construct phrase, the implicit pronoun, and the exception style. These opinions contributed to enriching grammatical discourse and the Arabic library, indicating the breadth of his knowledge and his capacity for criticism and analysis.

Keywords: Al-Mubarrad - Khizanat Al-Adab - Grammatical Evidence - Grammatical Opinions - Basra School - Kufa School.

مقدمة البحث

يُعدُّ علم النحو ركيزة أساسية في الحفاظ على سلامة اللغة العربية وفهم نصوصها، وقد شهد تطوراً ملحوظاً عبر العصور بفضل جهود علماء أفذاذ أسهموا بإبداعاتهم في إثراء هذا العلم. ومن بين هؤلاء العلماء أبو العباس المبرد، الذي يمثل مرحلة مهمة في تطور المدرسة النحوية البصرية، حيث جمع بين التراث النحوي السابق وأضاف إليه برؤى جديدة أثارت جدلاً علمياً مثمراً.

إشكالية البحث

تنبع إشكالية هذا البحث من الحاجة إلى الكشف عن آراء المبرد النحوية التي سجلها البغدادي في كتابه "خزانة الأدب"، ومقارنتها بآراء غيره من النحويين، خاصة سيبويه وإخوانه البصريين والكوفيين. كما يتناول البحث مواقف المبرد المخالفة أو المتفردة، ويسعى لفهم دوافعها وأثرها في تطور الدرس النحوي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على شخصية نحوية بارزة هي المبرد، وآرائه التي لم تنل حظاً كافياً من الدراسة ، والكشف عن دور كتاب "خزانة الأدب" للبغدادي كمرجع يجمع شواهد نحوية ثمينة ويوضح الخلافات بين المدارس النحوية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

رصد آراء المبرد النحوية الواردة في "خزانة الأدب" وتحليلها.

مقارنة آراء المبرد بآراء سيبويه والمدارس النحوية الأخرى.

بيان منهج المبرد في التعامل مع الشواهد النحوية وتوجيهها.

إبراز مكانة المبرد كعالم بصري مع قدرته على المخالفة والاجتهاد.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء الشواهد النحوية المتعلقة بالمبرد في "خزانة الأدب، وتحليل هذه الشواهد وربطها بسياقاتها النحوية والتاريخية، ومقارنة آراء المبرد بآراء سيبويه والبصريين والكوفيين، والاستعانة بمصادر نحوية أصيلة لتوثيق الآراء وتقييمها.

المبحث الاول : أبو العباس المبرد: حياته، شيوخه، تلاميذه، وآثاره

أبو العباس المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، 210–286هـ / القرن الثالث الهجري – التاسع الميلادي)، ويُعَد آخر علماء مدرسة البصرة البارزين في العصر العباسي. تميز بتشعّب معارفه وتنوّع ثقافته، حيث ضمّنت مؤلفاته عددًا من العلوم والفنون، وإن غلبت عليها العلوم البلاغية والنحوية والنقدية، الأمر الذي قد يُعزى إلى غيرته على اللغة العربية وهويّتها في عصر انفتاح ثقافي واسع، شهد ظهور علومٍ جديدة لم تكن مألوفةً من قبل(المبرد ، 1994 ، ص119–123). تلقى المبرد علمه في البصرة على يد جماعة من أبرز أعلام عصره، منهم: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225هـ)، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت 249هـ)، كما تتلمذ على الجاحظ (ت 255هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت 250هـ) والرياشي (ت 257هـ)

وفي المقابل، خرّج المبرد عددًا كبيرًا من الأدباء والعلماء الذين تأثروا به ورووا عنه، ومن أبرزهم: الزجاج (ت 311هـ) – وكان أكثرهم ملازمةً له وأوفرهم روايةً، وهو أول من تتلمذ عليه في بغداد – والصولي (ت 335هـ)، ونفطويه النحوي (ت 323هـ)، وأبو علي الطوماري (ت 360هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، والأخفش الأصغر (ت 215هـ)، وأبو علي إسماعيل الصفار (ت 341هـ)، وأبو الطيب الوشاء (ت 325هـ)، وابن المعتز العباسي (ت 296هـ)، وابن درستويه (ت 347هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، وأبو بكر الخرائطي (ت 327هـ)، وأبو سهل القطان (ت 350هـ)، وأحمد بن مروان الدينوري (ت 333هـ)، وغيرهم. (المبرد، 1994، ص 25، 34، 119-123).

آثاره ومؤلفاته :

بالرغم من مكانة المبرد الأدبية والعلمية، وغزارة علمه واتساع معارفه، فإ نه لم يصلنا من آثاره ومؤلفاته إلعدد قليل منها: الكامل، والمقتضب، والمذكر والمؤنث (المكتبة الظاهرية) والفاضل(1375 هـ)، وما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد (1350 هـ)، ونسب عدنان وقحطان (1354 هـ)، وشرح لامية العرب (1965 والقوافي، والبلاغة (المبرد ، 1997، ج1، ص16).

المبحث الثاني: البغدادي مولده ونشأته :

ولد البغدادي (عبد القادر بن عمر) في بغداد في ظل أوضاع سياسية مضطربة شهدتها بغداد عام (1030 هـ)، وحين بلغ الثامنة عشرة من عمره ارتحل إلى دمشق، وهناك بدأت حياته العلمية؛ حيث تلقى العلم على يد علمائها أشهرهم السيد النقيب، ومحمد بن يحيى القرضي. وحين بلغ العشرين شد الرحال إلى مصر، وهناك صقل موهبته العلمية، ونهل من معين علماء مصر كشهاب الدين الخفاجي (ت1069 هـ)؛ ثم درس على يد شيوخ آخرين من أمثال الحمصي، والنور الشبراملسي (ت 1087 هـ) والبرهان إبراهيم الماموني. وبعد وفاة الخفاجي شهاب الدين، تملك البغدادي مكتبته الضخمة، فكون بذلك مكتبته المعروفة بمكتبة البغدادي، وا تصل بمصر بإبراهيم باشا كتخدا (ت 1083 هـ) الذي قربه إليه، وبعد عزله غادر مصر، وحين أصيب بالرمد عاد إليها لكنه لم يلبث أن مات سنة (1093 هـ) (البغدادي ، 1998، ج1، ص5 – 14).

أما مؤلفاته فكانت حول شرح الشواهد النحوية، كشرح شواهد الشافية، وشرح مقصورة ابن دريد (ت 321 هـ)، وشرح أبيات مغني اللبيب لبن هشام(ت 761 هـ)، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية في النحو لابن الوردي (ت 749 هـ)(البغدادي ، 1998، ج1، ص19) .

أما خزانة الأدب، فقد ألَّفها في ست سنوات بدأ بها في العام (1073 هـ)، وانتهى منها في العا م (1079 هـ) وهي عبارة عن شرح شواهد الكافية، للشريف الرضي (ت 686 هـ)، وألحقها بشرح شواهد الشافية، وبلغت عدد الشواهد التي عرض لها تسعمائة وسبعة وخمسين (957) شاهداً نحوياً، وقد اعتمد في تأليف الكتاب على كتب علم النحو، وكتب التفاسير، وأشعار العرب ودواوين الشعراء، والمجاميع الشعرية، والمعاجم اللغوية، وكتب الأدب، والأمثال والأماكن والبلاد، وقد أهدى عمله هذا إلى السلطان الغازي محمد خان (البغدادي ، 1998، ج1، ص28). وبلغت شواهد الخزانة تسعمائة وخمسة وأربعين عنوانا، تتبع فيها قضايا لغوية، وإبراز آراء النحاة، وحججهم القرآنية والشعرية، ثم شرح شواهدهم التي جاؤوا بها لتدعيم رأيهم، ثم ينتقل إلى الصرف، ثم المجاميع الشعرية التي ورد بها، قبل أن يختم بتفسير لبعض الكلمات الواردة فيه(البغدادي ، 1998، ج1، ص45) .

المبحث الثالث : عرض وتحليل آراء المبرد النحوية في "خزانة الأدب

احتل المبرد مكانة بارزة في "خزانة الأدب" للبغدادي، حيث وردت حوالي مائتي شاهد نحوي وصرفي منسوب إليه. وقد ركّز البغدادي في جمعه لهذه الشواهد على كتاب "الخلاف بين المبرد وسيبويه" لابن ولاد، مما أبرز آراء المبرد المخالفة أو المتميزة.

تمثّل حضور المبرد في أبواب النحو المختلفة، حيث شكّلت اجتهاداته مادة خصبة للنقاش بين النحاة الذين أتوا بعده. كان للمبرد وكتبه(نصيب لبأس به من الشواهد في الخزانة، فقد ناهزت مئتي شاهد (200)ما بين نحوي وصرفي، ورواية، وقد ركز صاحب الخزانة على ذلك معتمدا على كتاب ابن ولاد في الخلاف بين المبرد وسيبويه، وكانت آراء المبرد حاضرة في شواهد النحو المتمثلة في أبوابه المختلفة التي شكلت مادة خصبة لمن جاء بعده، وضعها في كتاب سماه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غلطت سيبويه، وهذه المسائل جمعها المبرد من تعليقات الأخفش الأوسط (ت 215 هـ)، والجرمي (ت 225 هـ)، والمازني (ت248 هـ) على سيبويه.وقد أحدث الكتاب الذي وضعه المبرد حركة علمية واسعة في صفوف النحويين، فانتصر لسيبويه كثير منهم، وردوا على المبرد،ومنهم: ابن ولد (ت 332 هـ) في كتابه (التنصار لسيبويه على المبرد) وابن درستويه (ت 347 هـ) في كتابه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، كما انتصر له أبو علي القالي (ت 356 هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، وابن جني (ت 392 هـ). وقد بسط صاحب الخزانة من خلال شواهد عارض فيها سيبويه وغلّطه آراء المبرد التي تركت أثرا في تلامذته من النحاة الذين جاءوا بعده منهم: ابن النحاس، وابن السراج، والأخفش الصغير .

المبحث الرابع : نماذج تطبيقية لخلاف المبرد مع سيبويه وغيره من النحاة :

في خواص الاسم كان المبرد مع حذف التنوين منه مع العلمية، ففي قول امرئ القيس (ت540 م):

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرُعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَامِرِ

أجاز المبرد حذف التنوين من (أرذرعات)، وهو موطن الشاهد، مخالفا سيبويه والكوفيين الذين أجازوا الكسر مع التنوين، كما أجازوا الفتح والكسر بلا تنوين؛ فعرفات مصروفه على رأي سيبويه، ومثل ذلك أذرعات(البغدادي ، 1998، ج3، ص73 ؛ ابن يعيش (د.ت)، ج1، ص46؛ 1988، ج3، ص233، 33؛ المبرد، 1994، ج3، ص333)

أما في الجر فقد أجاز المبرد دون غيره جر الضمير ب (حتَّى)

وتمسك برأيه كما في قول الشاعر:

فلا والله لا يلقاهُ ناس فتى حتاك يا ابنَ ابي يزيدَ

فحسب رأي المبرد فإن الكاف في حتاك مجرورة (حتاكِ)(البغدادي ، 1998، ج4، ص76، 96 ؛ البغدادي، 1989، ج3، ص94) . أما في قول النابغة الذبياني (ت 605هـ)

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍخَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

فإنَّ الشاهد من باب المنادى، وموطنه (يا بؤس للجهل ضرارًا)؛ حيث جاء بـ (ضرارا) حال من المضاف المنادى (بؤس)، أو المضاف إليه (الجهل) كما أن البيت شاهد على زيادة الالم بين المضاف)(بؤس والمضاف إليه)(الجهل) توكيدا لإلضافة. فقد وجد سيبويه أنَّ لم (للجهل مقحمة بين متضايفين، فقال: حملوه على أن الالم لو لم تَجِئ لقلت: "يا بؤس "الجهل(سيبويه ، 1988، ج2، ص278) ، وفي رأي الكوفيين فإن الالم زائدة في (ألقوام) و(ضرارا) حال منُ الجهل؛ يوافق المبرد على إمكانية نصب الحال بعامل المنادى، كما في المثال: "يا زيداً قائماً" عند مناداته في حالة القيام. ويستشهد على ذلك بقولهم: "يا بُؤسَ للجهل"، حيث العامل في الحال هنا هو لفظ "بُؤس" – الدال على الشدة – المضاف إلى صاحب الحال (الجهل)، مع تقدير

زيادة الألم. ويُذكر أن العامل في الحال هو نفسه العامل في صاحبها؛ وبذلك يكون العامل في هذه الحال هو عامل المنادى، وهو حرف النداء الذي يقوم مقام الفعل "أدعو، وكأنه قال: أدعو بؤس الجهل، أدعوه حال كونه ضراراً ألقوام، وهو رأي استحسنه ابن ألانباري(الأنباري ، 1998، ج1، ص306-307) وفي الترخيم أجازا :لمبرد في (لم يَلْدَه)، موطن الشاهد من قول عمرو الجنبي :

عجبتُ لمولُودٍ وليس له وأبٌ وذي ولدٍ لم يلدهُ ابوانِ

التسكين إذا لم يكن من حركات الإعراب، ولم يجز ذلك للمفتوح لخفته، لكنه خالف سيبويه في وصف (ليس له أب) فعدَّها سيبويه حال من مولود والمبرد وصفاً لمجرورها، والواو في (ليس) هي واو اللصوق حسب رأي الزمخشري. والاصل في الشاهد أن يأتي (لم يلِدْه)، وفيه آراء منها، فتح يلدَه بدل من كسرها، وهو ما خالفه المبرد. وقد ورد الشاهد في :رواية سيبويه : الا ربٌ لمولُودٍ وليس له وأبٌ وذي ولدٍ لم يلدهُ ابوانِ(البغدادي ، 1998، ج2، ص237-238؛ سيبويه ، 1988، ج1، ص265-266؛ ابن يعيش (د.ت)، ج4، ص48؛ المبرد ، 1994ج3، ص 94.)

وفي باب الحال رأى المبرد أن (حاشا) فعلية مستدلا على ذلك يقول النابغة الذبياني (ت 605م):

ولا أرى فاعلا في الناس يشبيهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

وفي روايتي سيبويه، والمبرد، ورد موطن الشاهد (ولا أحاشي) وهو شاهد يخص باب المستثنى، وهو هنا مجيء (حاشا) في غير الاستثناء فعلاً متصرفاً متعدياً، وبه استدل المبرد على فعلية حاشا؛ وهي بمنزلة خلال إذا أردت بها الفعل، كقولك: خلا يخلو، كذلك: حاشا يحاشي. وبذلك عارض البصرين الذين يرونها حرف جز فقط، وعارض الكوفيين الذين يرونها فعلاً ماضيا فقط، وقال يجوز أن تكون حرفاً وفعلاً(المبرد ، 1994، ج1، ص392؛ سيبويه ، 1988، ج1، ص321؛ الأثياري1998، ج1، ص258؛ البغدادي ، 1998، ج3، ص373 ؛ ابن ولاد، 1996 ، ص169).

أما في باب المبتدأ والخبر، قد وردت شواهد عدة عارض فيها المبرد سيبويه والبصرين والكوفيين، منها رجز أبي نجم العجيلي (ت 120م).

قد أصبح أم الخيار تدعي علي ذنباً كلة لم أصنع

وموطن الشاهد فيه حذف المبتدأ العائد إلى المبتدأ (كل) في قوله (له لم أضغ)، وقد روبت (كل) بالنصب والرفع عند سيبويه، وفي الكتاب جاءت مرفوعة (كل) في حين أنكر المبرد رواية الرفع عند سيبويه، وقال: هي بالنصب فقط ورواه (كل) لم أضغع. ورواه ابن ولا د بالنصب عن سيبويه وقال هو بالنصب أكثر وأعرف، وقال: أنكر الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة النصب فقط، ومنع هذه المسألة نظماً ونثراً، وبذلك يكون قد خالف سيبويه في هذه المسألة، وغيره ممن أجازوا رفع (كل)، منهم محقق شواهد سيبويه وشارحها ابن خالويه (ت370م)، الذي أورد البيت في باب الاشتغال (البغدادي ، 1998، ج1، ص349-350؛ سيبويه ، 1983، ج1، ص85؛ البغدادي ، 1989، ج1، ص240-242). وفي قول عدي بن زيد (ت 587م)

لا ارى الموت يسبقُ الموت شيءً نغصّ الموت ذا الفنى والفقيرا

فقد فرّق المبرد بين الموت وما ذكر سيبويه؛ والسبب في ذلك أن "الموت" جنس، فإذا أُعيد مُظهراً لم يُتوهم أن المقصود به شيء آخر. ويُستشهد على هذه القاعدة بقولهم: إنما كُرِهَ القول "زيد قام زيد" لئلا يتوهم أن الثاني غير الأول، وهذا التوهم لا يقع في الأجناس.

وقد تبنى رأيَ المبرد في هذه المسألة كلٌّ من ابن خلف والأعلم وأبي جعفر النحاس. فهم وفقاً لقول الأعلم – يفسرون استشهاد سيبويه بالبيت الشعري السابق على جواز إعادة الظاهر مكان المضمر، مع اعترافهم بأن فيه كراهةً إذا وقع التكرار في جملة واحدة؛ لأن إحدى الجملتين تغني عن الأخرى، ولذلك "لا يكاد يجوز إلا في ضرورة، كقولك: زيدٌ ضربتُ زيداً."

وقد اعتمد سيبويه في شاهدِهِ هذا على موطن النصب (أي عند إعادة الاسم الظاهر مكان الضمير المنصوب)، أما إذا قُدِّرَ الاسم مرفوعاً – أي في حالة الرفع – فللنحاة في حكم إعادته تفصيلٌ آخر. (البغدادي ، 1998، ج1، ص366؛ سيبويه ، 1983، ج1، ص62؛ البغدادي ، 1989، ج7، ص77) .فالاضمار أولى؛ أي إنّ الموت لا يسبقه شيء؛ أي لا يفوته وفي الباب نفسه (المبتدأ والخبر) فإن النحاة اختلقوا في قول ألسود بين يعفر (ت 600م):

أحقاً بنى أبناء سلمى بن تهددكم إياي وسط المجالسِ

والشاهد فيه نصب (حقا) على الظرف، ورفع (تهذكم) على أنّه فاعل الظرف حقا، العتماده على االستفهام، والتقدير: أفي حقّ تهذكم إيابي؟ ولتثبيتهم، وحجتهم أنّهم استشهدوا بقول العائد بن المنذر: (العبيدي،د.ت،ج1،ص44).

أفي الحق أني مغرم بك هائمٌ ... وأنكِ لا خلَ هواكِ ولا خمرُ

طل تحاة في قوله: (أحقا أنّك ذاهب)، وبخاصّة (أنّك)، مذهبان: فسيبويه والكوفيون وألخفش مع رفع أنّ بالظرف، وكلّ اسم حدث يُتقدمه ظرف برتفع عند سيبويه، وقد مثل لذلك بجملة أحقا أنّك ذاهب) وحمّلوه (والحق أنّك ذاهب). أمّا الخليل فيرى أن اسم الحدث يرفع بالابتداء، ثم تحدث الخليل عن همزة (أن) في المثال، وقال المبرد لم يجز الخليل كسر همزة (إن): لأنه يكون التقدير: أنّك ذاهب حقاً، فيما تقدم؛ ومحال أن يعمل ما بعد إنّ فيما قبله، ولو كان العامل فيها جاز فيه التقديم والتأخير نحو حقاً ضربت زيداً، ولا يجوز حقاً زيد في الدار، فلذلك اضطر إلى تقدير (في)(البغدادي ، 1998، ج1، ص385-386؛ سيبويه ، 1988، ج3، ص136)

كما غلط المبرد، في الباب نفسه، سيبويه في رفع (نعم) في قول قيس بن حصين:

أكل عام نعم تحوونة يُلْقِحه قوم وتنتَجِهونَّةً.

لأنّها حلّت محلّ المضاف، والتقدير (كلّ عامّ حواية نعم) فأقام نعم مقام حواية، وتحوونه في موضع الصفة حسب رأي سيبويه، فلا يعمل فيه؛ لأنّ النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول، وقد قدر المبرد المضاف المحذّوف لصحة الإخبار لأنّه عامل في الظرف، وخبر (نعم) هو الظرف.

(كلّ عامّ) بتقدير المبتدأ (إحراز نعم) ليصحّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان (البغدادي ، 1998، ج1، ص390؛ سيبويه ، 1983، ج1، ص128-129؛ الأثياري ، 1998، ج1، ص66). ولم تقف آراء المبرد في الخزانة عند حدّ المبتدأ والخبر فقد غلط سيبويه في باب المفعول المطلق حين جعل (ذنب) خبرا للمرء في قول الشاعر:

هذا سرَاقَةَ للقرآن يُدْرُسه والمرْءُ عَنْدَ الْرشَا يَلْقَهَا ذيَبَ

وعدّ الهام في (يدرسه) وهي موطن الشاهد، مفعولا مطلقاً، إذ عدّ المبرد (ذنب) جواباً على إرادة الفاء (فهو ذنب) والتقدير عنده (إن يلقها فهو ذنب)(البغدادي ، 1998، ج2، ص3؛ سيبويه ، 1988، ج3، ص67). كما غلطه في الباب نفسه (المفعول المطلق) حين عدّ حنف الياء من (إذه) في قول الشاعر:

هل تعرف الدار عن تبركا دارّ لسعدى إذِه من هواكا

ضرورة، وقد أورده سيبويه في باب ما لا يحتمل الشعر، ومنه حذف ما لا يحدث، وحذفه الباء ضرورة شعرية، في (إذٍ) إذا اعتبرها المبرد زائدة. أمّا قوله (هواكا) فقد جاء (الهوى) مصدرا بمعنى اسم مفعول لم يتطرّق إليه البغدادي. وفي باب الترخيم، عدّ المبرد (الكرا) في قول الراجز:

أطرق كرى أطرق كرى إن النعام في القُرى.

مرحم الكروان، وتبع المبرد من جاء بعده. وذكر بعض النحاة كالأعلم الشتمري أنّ الكرا هو ذكر الكروان وليس مرخصاً منه، وبعضهم كأبي علي القالي يقول إن الكرا ذكر الكروان، وهو مرحم منه(البغدادي ، 1998، ج2، ص330؛ المبرد ، 1997، ج2، ص572).

ومن أوجه الخلاف بين البصريين وسيبويه من جانب والمبرد من جانب آخر، في باب الاشتغال تكرار (لا) في باب الاستغال من قول زهير بن أبي سلمي (ت 609م):

وكان طوى كشحاً على مستكينة فلا هُوَ أبداها ولم يُتجمْجمِ

وموطن الشاهد في هذا البيت هو (فلا هو أبداها ولم يتجمجم)؛ حيث استغنى عن تكرار (لا) بحرف نفي غيرها وهو قولهم (لم) وهذا قليل والأكثر تكرارها، لكن خلاف المبرد مع سيبويه والبصريين يكمن في إضمار قد؛ لأنّ كان فعل ماض، اسمها ضمير حسين، والتقدير (وكان قد طوى كشحاً). وبذلك جوزوا مجيء خبر كان ماضيا دون تقدير (قد) عند سيبويه والبصريين، لكنّ المبرد يرى غير ذلك وقدرها بقد، وخالفه كثير من النحاة(المبرد ، 1994، ج2، ص75). وفي الباب نفسه، غالط المبرد سيبويه في رفع ونصب ما بعد (إذا) في قول ذي الرمة:

إذا إبنَ أبي مُوسَى بلآلَ بَلْغَته فقامَ بَفأسٍ بينَ وصلبْكِ جازَرٌ.

فالشاهد فيه دخول الفاء على الفعل لأنه في معنى الدعاء على الناقة. لكن شاهد الخلاف بين المبرد وسيبويه هو في رفع أو نصب ما بعد (إذا)، فقد قدّرها المبرد (إذا بلغ ابن أبي موسى) أي إنّها فاعل بلغ، ولأن هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال، ولكنّ رفعه يجوز على ما لا ينتقض المعنى وهو أن يضمر بلغ(المبرد ، 1994، ج2، ص75) ، وبذلك خالف سيبويه، وقد علل ذلك أنّه لا يجوز رفع ما بعدها على الابتداء، في حين أجاز سيبويه والبصريون النصب، كما أجازوا الرفع على الابتداء، يقول سيبويه: "فالنصب عربي كثير الرفع أجود"(البغدادي ، 1998، ج1، ص3؛ ابن ولاد ، 1996، ص66).

وفي باب آخر، الإضافة، رأى المبرد في خروج الشاهد (وسط) على الظرفية ووقوعها مبتدأ وخبرها جملة (قد تقلقاً)، وهي ساكنة في الأصل في قول الفرزدق (ت 732م).

أتَتَهُ بِمجلوم كَأنُ جَبِينَهُ صَلَاءةً وَرِسٍ، وَسَطْهُما قَدْ تَفلَقَا

وفي رواية أخرى (صلابة) (أميل يعقوب، معجم شواهد النحو الشعرية ج2، 586)، وذهب المبرد إلى جوازها بالتسكين والفتح، وتقديرها ظرف وهو بذلك خالف البصريين الذين عدوّها مبتدأ . وفي رفع ونصب (غير) في قول النابغة (ت 604م):

ولا عيَّبَ فَيهمْ غَيَّرَ أنْ سيُوْفُهُمْ بِهِنَّ فَلوْل من قِراعِ الكَتْائِبِ

فإنّ الشاهد فيه نصب (غير) على الاستثناء المنقطع. لأنّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وهذا يعني جعل المستثنى المنقطع كالمتصل عند سيبويه، وعليه لا يجوز فيها إلاّ النصب؛ فقد عدّ (غير) بمعنى لكنّ، والتقدير (أي لكن سيبويه بهن طول)؛ لكن خالفه المبرد وقال: لا يجوز فيها إلاّ الرفع، وهي بذلك بدل من الضمير المستقر في الظرف(ابن ولاد ، 1996، ص161).

وحين عرض المبرد لباب (لا النافية للجنس)؛ فقد منع المبرد تكرير (لا) مع المفصول المعرفة خلافا لسيبوية الذي أجاز تكريزها مع المعرفة، وفصلها عن الذكرة، وقد استند في ذلك على قول الشاعر:

بكت جزعاً واسترجعت ثم أذنت ركائبهًا أن لا إلينا رجوعها

وفي رواية المبرد "قضت وطر" بدلاً من (بكت جزءاً). والبيت بال نسبة، وهو من شواهد باب لا النافية للجنس، والشاهد قول الشاعر: (أن لا إلينا رجوعها)، حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة. يقول المبرد في ذلك: "واعلم أنّ (لا) إن فصلت بينها وبين الذكرة لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحدا؛ لأنّ الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض "(المبرد ، 1994، ج1، ص361) ، أمامًا في قول الشاعر:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا يأتيك لا نفعُ موتك فاجعُ

فإنّ موطن الشاهد في البيت رفع (ما) بعد (لا) مع عدم تكريزها ولم يجز المبرد تكرير (لا) مع المنكر غير المفصول، مع جواز تكريزها عند سيبوية وغيره في حالتي الرفع والنصب(البغدادي ، 1998، ج4، ص35). وفي خبر (ما) ورلاً المشبهتين بـ (ليس) أجاز المبرد إعمال (إنّ) النافية عمل ليس، في قول الشاعر(ابن هشام ، 1986، ص305):

إنّ هو مستولياً على أحد الا على اضعف المجانينِ

واستشهد بهذا البيت، وهو من شواهد خبر ما و لا المشبهتين بليس وموطنه (إنّ هو مستوليا)؛ حيث أعمل (إنّ) عمل ليس؛ فرفع بها المبتدأ (هو) ونصب الخبر (مستوليا) و(إنّ) من حيث النوع: لا تختص "ما" الحجازية بالعمل في الأسماء النكرة دون المعرفة، بل تعمل فيهما معاً، خلافاً لـ"لا" التي تختص بالنكرات.من حيث الإعراب: إذا جاءت "إنّ" نافية (أي بمعنى "ما" النافية)، فإن حكمها أن تكون سيّاوية (لا عمل لها)، فلا يُرى في خبرها إلا الرفع. ويكون الرفع هنا لأنها حرف جحود (نفي) يحدث معنى في الاسم أو الفعل، تماماً كما لا تعمل "ما" النافية في لهجة بني تميم، وهو حكم موافق للقياس النحوي، ولم يرد في شواهد سيبويه لمعارضته ذلك، وعليه فالمبرد خالف سيبويه، وقد استندا في ذلك على قول الشاعر:(البغدادي ، 1998، ج1، ص157).

أمّا في قول أبي زبيد الطائي (ت616):

طلبـوا صُـلحنا ولات أوانِ فأجبنـاً أن ليس حين بقـاء

فإنّ الشاهد جر (حين) ب(لات) من باب خبر ما ولا المشبهتين يليس أما عند المبرد والسيزافي فقدراها:(ولا ت أوان طلبوا)، وقد حُذفت الجملة وبُنِيَ "أَوَانَ" على السكون أو الكسر، ثم أُبدل التنوين من المضاف إليه – على غرار ما حدث في كلمة "يَوْمَئِذٍ". ووفقًا لمذهب المبرد، فإن "أَوَانَ" تُضاف إلى المبتدأ والخبر معًا، فكأنك قد حذفت منهما معاً؛ فالحذف يؤدي إلى إفادة أن الإضافة قد اقتُطعت منهما معاً. أضف إلى أن كسرة أوان ليست إعرابا، ولا هي علما للجر، وإنما كسرت لكون الألف قبلها، وبرأيه هذا خالف الجماعة التي ترى أنّ (أوان) جرت بالات، لأن لا ت حرف جر:(الأنباري ، 1998، ج1، ص108). وكذا في قول المجاج (ت708).

مَرْ اليالي أسرْعَت في نَقْضِي أَخْذَنْ بِعضِي وَتَرْكِنْ بِعضِي

وفي روايتي المبرد وسيبويه (طوال) بدلاً من (مرّ)، وهو من شواهد الإضافة، ومحل الاستشهاد في البيت يكمن في أن الفعل "مَرَّ" قد اكتسب تأنيثًا من المضاف إليه، ومن ثم جاء بصيغة "أَخَذْنَ". أما سيبويه فقد جعل موطن الشاهد في الفعل "أَسْرَعْتُ"، حيث اكتسب الفعل المذكّر في البيت تأنيثًا من وجهين: الأول: تأنيث فقط – وذلك بالنظر إلى قوله "أَسْرَعْتُ."

الثاني: تأنيث وجمعية – وذلك بالنظر إلى قوله "أَخَذْنَ". . وهو رأي المبرد القائل بالتأثيث والجمعية، وهو الوجه الثاني:(المبرد ، 1994، ج4، ص199).

وفي الاضافة أيضاً، والشاهد فيه جعل ضمير المعرّف باللام في التابع مثل المعرّف باللام؛ في قول أعشى ميمون بن قيس:

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذا تزجي خلفها أطفالها

فقوله: "عبدُها" بالجرّ معطوف على "المائةِ"، وهو مضاف إلى ما لا يتضمَّن "أل". ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. ومن كلام العرب قولهم: "هذا الضاربُ الرجلَ وزيدًا"، ولو كان "زيدًا" بدلاً من "الرجلَ" لما جاز جره. ويستشهدون على ذلك بالبيت الجزّاء:الواهبُ المائةَ الهِجانَ وعَبْدَها

وكان أبو العباس المبرد يُفرّق بين "عبدها" و"زيد" في المثال السابق، قائلاً إن الضمير في "عبدها" يعود إلى "المائة"، فكأن المعنى: وعدد المائة. ولا يرتضي هذا التوجيه في "زيد" ولا يجيزه. بينما أجازه سيبويه والمازني الذي يقول إنه من كلام العرب. والرأي الذي قاله أبو العباس هو الأولى والأحسن.(سيبويه ، 1983، ج1، ص182).

كما غلط المبرد سيبويه في باب الإضافة في قول مرار الأردي:

أنا إبن التارك البدري بشراً عليه الطير ترقبهُ وُقوعهاً

موطن الشاهد عند المبرد وأدلة الخلاف في إعراب "بشر"

يرى المبرد أن موطن الشاهد في البيت الشعري لا يتبع المجرور المقرون بـ "أل" إلا بما يمكن أن يحل محل متبوعه. وعنده فإن "بشرًا" يجب أن تُنصب فحسب، محمولة على محل "البكريّ". أما سيبويه فقد أنشد البيت بجرّ "بشر" على اعتبارها بدلاً أو عطف بيان للفظ "البكريّ"، رغم عدم وجود "أل" في "بشر". وقد أجاز ذلك سيبويه لكونها:

صيغة تُبعِدُ الاسم عن صورة المضاف.

تابعةً، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

غير أن المبرد غيّر رواية سيبويه وقال: "الرواية بنصب بشر". واحتج بأنه لما جاز قولنا "أنا ابن التارك البكريَّ" تشبيهاً بـ "الضارب الرجلَ"، فإن مجيء "بشر" وجعله بدلاً يصير مثل "أنا الضارب زيدًا"، الذي لا يجوز فيه إلا النصب.

تعليقات اللاحقين على الخلاف:

الزجاج: يوضح أن سيبويه ذهب إلى أن "بشرًا" عطف بيان يقوم مقام الصفة، ويجوز في الصفة ما لا يجوز في الموصوف. مثلاً: يقال "يا زيد الظريف" ولا يقال "يا الظريف". وكذلك "الضارب الرجل زيدًا" جائز، بينما "الضارب زيدًا" غير جائز.

النحاس: يشير إلى أن المبرد قال في كتابه المسمى "الشرح": إن القول في "أنا ابن التارك البكريَّ بشرًا" هو عطف بيان، ولا يكون بدلاً؛ لأن عطف البيان يجري مجرى النعت. ويستدل بأنك في باب النداء تقول: "يا هذا زيدٌ" أو "يا هذا زيدًا" على عطف البيان، أما إذا أردت البدل فتقول: "يا هذا زيدٍ". وهذا واضح؛ لأنك أزلت "هذا" وجعلت "زيدًا" مكانه منادى(ابن يعيش (د.ت)، ج3، ص72).

وفي باب الإضافة أيضاً نجد للمبرد رأيا آخر في قول ابن المعتز (ت 908م):

أقامتُ على رَبّعيهما جَارَتَا صفاً كُمْيتا الأعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلَاهما

"فجونتاً مصطلاهما" وهي موطن الشاهد، فإن سيبويه أضاف جونتاً إلى (مصلاهما). يذكر السيرافي أن "جُونتَا" مثنى، وأُضيف إلى "مصلاهما"، و"مصلاهما" يعود ضميره إلى "جارتَا صَفًّا". وقوله: "كميتا الأعالي..." هو صفة لـ"جارتَا صَفًّا"، وهو تركيب إضافي مثله، ومثنى "كميت" – بالتصغير من الكمأة.

وجهة نظر سيبويه:

يرى سيبويه أن الضمير المثنى في "مصلاهما" يعود إلى "جارتَا صَفًّا."

وجهة نظر المبرد:

يرى المبرد أن الضمير المثنى في "مصلاهما" يعود إلى "الأعالي". ويستدل على رأيه بما يخرج عليه البيت من قاعدة "حسن وجهه وحسنة وجهها"، موضحًا أنه لا خلاف بين النحويين في جودة قولنا: "زيدٌ حسنُ وجهِ الأخِ"، حيث يجوز أن يُكنَّى عن "الأخ" بالهاء فيقال: "زيدٌ حسنُ وجهِ الأخِ جميلُ وجهِه"، فالهاء تعود إلى "الأخ" لا إلى "زيد". وبالمثل، فإن الشاعر وصف "الأعالي" بالكُمَتة (لون الدخان) ولم يصفها بالسواد الذي وصف به الجارتين. وهذا يختلف عن قولك: "الهندانِ حَسَنًا الوجهِ مُلْتَحَى الخدَّيْنِ"، حيث كل ضمير قد ارتفع بفعله. وعلى رأي المبرد يجب أن يرفع ضمير "الأعالي" بفعله، فيكون المعنى أن "الأعالي" قد اصطُلِيَتْ (أُحرقت) بالنار، وهذا خلاف مراد الشاعر الذي أوضح أن غير الجارتين لم يصطلى منها، وأن الأعالي لم يصلها الدخان.رد ابن جني على المبرد بقوله: إن العرب إذا حملت الكلام على المعنى لم تراجع اللفظ، كقولك: "شكرت من أحسنوا إليَّ على فعله"، ولو قلت: "شكرت من أحسن إليَّ على فعلهم" لجاز. وبناءً على ذلك، فإنه من الضعيف عندنا أن يكون الضمير "هما" في "مصلاهما" عائدًا على "الأعالي" في المعنى مع كونهما فاعلين للمثنى، لأن هذا موضع تُرِك فيه اللفظ حملاً على المعنى؛ حيث جُعلت كل جهة منهما "أعلى"، على غرار قولهم: "شابت مغارقُه"، و"هذا بعير ذو عنَّايَيْن" ونحو ذلك(البغدادي ، 1998، ج1، ص272؛ سيبويه ، 1983، ج1، ص199؛ ابن يعيش (د.ت)، ج6، ص83-86) وفي كسر ياء (في) في قول العجاج:

خالط، مِنْ سَلَمى، خَيْاشِيم وَفَا صَهْبَاءَ خَرْطِوماً عقَاراً قَرْقفاً

فقد تفرّد المبرد برأيه مخالفا النحاة في ذلك، يقول: وقد لحَن كثيرٌ من الناس العجاج في قوله: خياشيم وفا. وليس هو عندي بالاحن، لأنّه حيث اضطر أنّي به في قافية غير ملحقة معها التنوين. والقول عندي فيه ما قدّمت: من أنّه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة، فلا يصلح تلجنبه ونحن نجد مساءً إلى تجويزه، ونحن نرى في كلامهم نظيره من استعمالهم في الشعر ما لا يجوز مع سواه، كقولهم: "ولضفادي جَمَه نقانق"؛ أي: لضفادع جَمَه، فكذلك يجوز فيه استعمال الاسم على حرف واحد وإن لم يبين في الكلام، ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينوّن هذا، فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينوّن. وقد أجاز المبرد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد. وهو بهذا يخالف سيبويه وأبا علي الفارسي(المبرد ، 1994، ج1، ص240).

وفي الشاهد:

قدرأحلك ذا المجاز وقد أرى وأبيَ ما لك ذو المجاز بدارِ.

وروي (والمجاز بدار) (إميل يعقوب ، 1992، ج1، ص404) وهو للمؤرج السلمي، مسألة إعراب "أبي" عند الإضافة: آراء المبرد والزمخشري

رأي المبرد:

يرى المبرد أن كلمة "أبي" في قول الشاعر "بأبي" هي مفردة، وقد رُدَّت لامها (الواو الأصلية) إلى الياء عند الإضافة، على غرار ما يحدث في الإضافة إلى غيرها. فأصل الكلمة هو "أبوي"، ثم قُلِبت الواو ياءً وأُدغمت فيها تطبيقًا للقاعدة النحوية عند اجتماع ياءين كون أولاهما ساكنة. كما أُبدلت الضمة كسرةً لمنع عودة الواو. وهذا الرأي – وإن كان موافقًا للقياس – إلا أنه لا يستند إلى دليل قاطع.

اعتراض الزمخشري:

في كتابه "المفصل"، يعترض الزمخشري على رأي المبرد، مستندًا إلى أن "أبي" قد وردت في الشعر بلفظ الجمع، كما في الشاهد:

وفُنيئنا بالأبينا

حيث جاءت "الأبينا" بصيغة الجمع، ولا توجد قرينة صارفة عن هذا اللفظ إلى الإفراد. وبالتالي يتعارض الاحتمالان، فيُحمل اللفظ على الجمع، مما يسقط الاحتجاج به في موطن الخلاف. وعلى هذا الأساس، يكون أصل الكلمة "أبين" (جمع تكسير)، حُذفت منه النون عند الإضافة، ثم أُدغمت الباء – التي هي في الأصل ياء الجمع – في ياء المتكلم.فوزن أبي فعي لا فعلي. وعلى هذا حمل ابن جني وغيره قراءة من قرأ: ((رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ))(سورة البقرة: 133) ، ليكون في مقابلة آبنك في القراءة الأخرى. وبهذا يظهر الخلاف بين الرأيين:

المبرد: يحمل الكلمة على الإفراد ويؤول تغير الصيغة بقواعد الصرف المعتادة.

الزمخشري: يحملها على الجمع استنادًا إلى الشواهد الشعرية، مما يجعل القياس الصرفي المختلف هو التفسير الأقوى.

قال أبو علي الفارسي في كتابه "الإيضاح الشعري": ومن ذهب إلى أنَّ قول الشاعر:

" وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار"

إنما ردَّ الواو – التي هي لام الفعل – عند الإضافة إلى الياء، كما رُدَّت مع الكاف والهاء في مثل "أبوك" و"أبوه"، فليس بمصيب. وذلك لأن هذا الموضع كان يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استُمرَّ فيه القلب وأُجري عليه، فلم يُرد فيه ما كان يلزمه الإعلال. وإنَّما "أبي" مثل "عشري".واستدل ابن الشجري في "أماليه" بمثل هذا، حيث نقل عن ثُعْلُب في أماليه العاشرة أن الفراء يرى ما ذهب إليه الزمخشري وابن الشجري من كون "أبي" مفرداً رُدَّت إليه لام فِعله. وهذه عبارة ثُعْلُب: "الفراء يقول: من أنتم؟ الأب. فقال: هذا أبوك – فأضاف إلى نفسه – وقال: هذا أبي، خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبي"وتُقبل هذه الرواية، وهي الرأي المختار..(البغدادي ، 1998، ج1، ص426).

وفي باب المضمر، وإتبان ضمير الخفض بعد لولا التي يليها المبتدأ كما في قول يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوي بأجرامه من قلة النيق مهوي

مسألة إعراب ما بعد "لولا" مع الضمائر: آراء النحاة والخلاف فيها

الرأي الأول (سيبويه):

يرى سيبويه أن الوجه الأصيل هو إيقاع الضمير المنفصل المرفوع بعد "لولا"، كما في قولك: "لولا أنت فعلتُ كذا". ولا يمتنع من إجازة استعمال الضمير المتصل بعدها، كـ"لولاي" و"لولاك" و"لولاه"، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها. وبذلك يجعل لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع الاسم الظاهر.

الرأي الثاني (الأخفش):

يذهب الأخفش إلى أن الضمير المتصل بعد "لولا" مُستعار للرفع، فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء، وإن كان لفظه لفظ المضمر المنصوب أو المجرور. وبذلك يجعل حكم "لولا" مع المضمر موافقاً لحكمها مع المظهر.

الأساس النحوي للخلاف:

نشأ هذا الاختلاف لأن "لولا" جاء مبتدؤها محذوف الخبر، فأشبهت في ذلك حروف الجر لانفرادها. والمضمر لا يتبين فيه الإعراب بشكل واضح، فوقع مجرورها موقع مرفوعها. والأكثر شيوعاً في الاستعمال – لولا القياس – أن تقول: "لولا أنت" كالظاهر.

رأي المبرد والردود عليه:

رفض المبرد هذا القول (القائل بالجواز) وانتقده تحاملاً وتعمقاً. وقال بعد نقل كلام سيبويه: "هذا خطأ، ولا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت". وزعم أن من خالفه يزعم أن ما ظنه هو الأجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده.

واتخذ المبرد مذهباً مغايراً يرى فيه أنه لا يجوز أن يلي "لولا" من الضمائر إلا المنفصل المرفوع فقط. واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك. ودفع الاحتجاج بالبيت الشعري الذي استشهد به المخالفون، قائلاً: "إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع، وخروجاً عن القياس، فلا معرِج على هذا البيت". (سيبويه ، 1988، ج2، ص373؛ ابن يعيش (د.ت)، ج1، ص118).

أما ما نُسب إلى الكوفيين في هذه المسألة، فقد نسبه النحاس في شرح أبيات سيبويه إلى الفراء. وجاء في ذلك: مذهب سيبويه عند المبرد خطأ؛ لأن المضمر يعقب المظهر، فلا يجوز أن نقول المظهر مرفوعًا والمضمر مجرورًا.

وقد استشهد صاحب "الكشاف" (الزمخشري) بهذا البيت عند تفسير قوله تعالى: ((لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرٍ))(سورة التوبة: 25). على أن المراد بالمواطن مواقف الحروب، كما هو المقصود في البيت الشعري.

أقوال النحاة في إعراب "لولا":"

عند سيبويه: "لولا" هنا حرف جزاء لا يتعلق بشيء.

عند غيره: الياء في "لولاي" مبتدأ، استُعير لفظ غير المرفوع للمرفوع، وخبره محذوف تقديره "حاضر". وجملة "طَحَت" في محل نعت لـ"موطن"، والرابط محذوف تقديره "فيه". وقد سدت هذه الجملة مسد جواب "لولا" عند من يجعلها على بابها، وتكون معترضة بين النعت والمنعوت. وهذا التفسير مبني على مذهب سيبويه.رأي المبرد ونقده:أما المبرد فقال في "الكامل" بعد إنشاده هذا البيت: "جرم الإنسان: خلقه. والنبق: أعلى الجبل". وهذا على سبيل المجاز، كقولهم: "شابت مفارقه"، حيث جُعلت الأعضاء أجرامًا توسعًا في التعبير (سيبويه ، 1988، ج2، ص373؛ ابن يعيش (د.ت)، ج1، ص118).

الاستنتاجات

من خلال تتبع شواهد المبرد النحوية في "خزانة الأدب" وتحليلها، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تميز المبرد بشخصية نحوية مستقلة، لم تلتزم بشكل أعمى بمنهج المدرسة البصرية التي ينتمي إليها، بل ناقشت واختلفت مع إمامها سيبويه في مسائل عديدة، ووافقت المدرسة الكوفية في أخرى.

2- اتسم منهج المبرد بالنقد والتحليل والجرأة في تخطئة الأئمة السابقين، مدعومًا بحجج لغوية وشواهد شعرية.

3- أسهمت آراء المبرد واجتهاداته في إثراء الجدل النحوي وإثراء المكتبة العربية بمادة علمية ثرية، ظلت محط نقاش لقرون.

4- تنوعت المسائل التي تناولها المبرد بالبحث والاختلاف، أبوابًا نحوية متعددة كالمبتدأ والخبر، والحال، والاستثناء، والإضافة، والمضمر، مما يدل على سعة علمه وإحاطته بفنون النحو.

5 –أكد البحث على القيمة العلمية لكتاب "خزانة الأدب" للبغدادي كمرجع جامع للشواهد والخلافات النحوية، وحافظ لتراث المبرد وآرائه التي قد لا توجد في كتبه المباشرة.

6 –يقدم البحث صورة حية للحركة العلمية والنقاشات المحتدمة بين النحاة في العصور الإسلامية الذهبية، ويظهر كيف كان الاختلاف سمة من سمات التطور العلمي

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأنباري، كمال الدين أبي البركات. (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف (حسن حامد، محرر). دار الكتب العلمية.

البغدادي، عبد القادر. (1998). خزانة الأدب (محمد نبيل طريقي، محرر). دار الكتب العلمية.

البغدادي، عبد القادر. (1989/1988). شرح أبيات المغني (عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، محرران). دار المأمون للتراث.

ابن هشام، جمال الدين. (1963). قطر الندى وبل الصدى (محمد محيي الدين عبد الحميد، محرر). مطبعة السعادة.

ابن هشام، جمال الدين. (1986). تخليص الشاهد وتلخيص الفوائد (عباس مصطفى الصالحي، محرر). دار الكتاب العربي.

ابن ولاد، أبو العباس أحمد. (1996). الانتصار لسيبويه على المبرد (زهير عبد المحسن سلطان، محرر). مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، ابن علي النحوي. (د.ت). شرح المفصل. المطبعة المنيرية.

الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. (1993). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (حسن بن محمد الحفظي، محرر). جامعة محمد بن سعود.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1983). الكتاب (عبد السلام هارون، محرر). عالم الكتب.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب (محمد عبد الخالق عظيمة، محرر). عالم الكتب.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). الكامل (محمد عبد الخالق عظيمة، محرر). مكتبة المعارف.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994). المقتضب (محمد عبد الخالق عظيمة، محرر). وزارة الأوقاف.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1997). الكامل (محمد أحمد الدالي، محرر). مؤسسة الرسالة.

يعقوب، إميل. (1992). المعجم المفهرس في شواهد النحو الشعرية. دار الكتب العلمية.

Issue - 25 - Part 2- December - 2025 - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

Journal Website : https://iajphss.us/